

والحكومة المركزية (١) والحكومة المحلية (٢) والموظفين (٣)). أما المؤلفات التي تحمل اسم القانونا لاداري أو ما يتصل به «٤» فان معظمها قاصر على معالجة موضوعي امتيازات الادارة والمحاكم الادارية . ويمكن أن تفسر هذه الظاهرة بما خلفه تحديد ديسى الخاطيء القانون الاداري من أثر المحيط الفقهي «». على أن من المنتظر وقد أخذ الكتاب يتباهون الى الخطأ الذي وقع فيه ديسى أن توجه الجهد نحو خدمة القانون الاداري ولاسيما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت مؤخرا تستلزم تنظيميا دقيقا للادارة ولعلاقتها بالفرد . هل يمكن التمييز بين القانون الدستوري والقانون الاداري في انجلترا ؟ بينما فيما سبق كيف أن ديسى قد أخطأ في فهم المدلول الحقيقي للقانون الاداري الفرنسي ، وكيف أن كتاباته في هذا الموضوع كانت سببا في أن Parry H. London 1939 14th edit. 1946. London 1923. Administrative Law, Concerning English Administrative Law, Robson W